

أزمة انخفاض الأسعار في قطاع المحروقات وإشكالية تنوع الصادرات في الجزائر

Lower prices in the hydrocarbon sector and the problematic of export diversification in Algeria crisis

أنعيجي عبد الكريم
أ.نشمة ياسين
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة تلمسان

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الصادرات في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات إذ تملك الجزائر بدون شك إمكانات هائلة لكن عليها أن تعرف كيفية استغلال هذه الموارد بصفة عقلانية من خلال اعتماد سياسة تنموية مدروسة جيدا عدا البترول والغاز يتم تنفيذها بصرامة، إذ بإمكان الجزائر استغلال موارد أخرى باطنية والقيام بتحويلها محليا من أجل تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة عالية يمكنها المنافسة في الأسواق العالمية.

وأهم نتائج الدراسة أنه يتوجب على الجزائر إزالة كل العقبات التي تعرقل عملية التصدير كالبيروقراطية وبطء الإجراءات الإدارية، أيضا النظام الإنتاجي الجزائري الغير متنوع والذي يتميز بالتبعية الكبيرة للخارج فيما يخص المدخلات والتجهيزات، يضاف إلى ذلك التبعية للموردين الأجانب مع انخفاض قيمة الدينار الذي أدى وسيؤدي لا محالة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة وهو ما يترتب عنه عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية.

و أهم ما أوصت بها الدراسة أنه يتوجب تنوع الاقتصاد عن طريق تكثيف الاستثمارات الإنتاجية الجديدة وكذا عصنة أداة الإنتاج الموجودة حاليا وتحسينها بغية تحقيق إنتاج تنافسي ذو نوعية و بأقل سعر، و بالتالي تلبية متطلبات الأسواق الوطنية و الدولية، و إعادة إصلاح محيط المؤسسة و عصنة الإدارة التي تتكفل بمهام ضبط الاقتصاد، إعداد الدراسات المستقبلية و المعلومة الاقتصادية و الاجتماعية من أجل الإطلاع على واقع النسيج الاقتصادي وفعاليته وكذا الأفاق الاقتصادية و المالية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، المحروقات، الصادرات خارج المحروقات، التجارة الخارجية، مؤسسات صغيرة و متوسطة.

Abstract :

This study is aimed to examine the fact of export in Algeria, with regard to the huge decrease of fuels prices, As Algeria surely has an enormous capacities, but it has to know how to exploit these resources rationally, through the reliance on a well thoughtful development policy implemented rigorously without oil and gas, as Algeria could exploit other underground resources, and deliver it locally for manufacturing high double-valued products which is capable of the competition in global markers.

The most important results of this study are the urge of the removal of all obstacles that prevents the export process, which does not motivate managers to export like bureaucracy and the slow pace of administrative procedures. In addition, the Algerian productive system is a system which is

not varied and characterized by huge dependence on the exterior, With respect to inputs and equipments. In addition to that, the dependence on foreign suppliers with the decrease of the value of the dinar, which will lead to the increase of the prices of, manufactured products, which is entailed by incapacity of competition with the foreign products.

And the most recommended thing by this study is that, there is a must to diversify the economy through intensifying the new productive investments, and modernizing the existing production management and its improvement in order to achieve a competitive production quality at the lowest price, thus meeting the national and international markets requirements, and the rehabilitation of the enterprise milieu and modernizing the administration which ensures the functions of adjusting economy, Restore future studies and economic and social information in order to see the reality of the economic fabric and its effectiveness, as well as the economic and financial prospects... and other recommendations.

Key words: exports, fuels, Exports outside fuels, Foreign Trade, small and medium foundation.

مقدمة:

إن ضعف الاقتصاد الجزائري أمام الأزمات البترولية و الآثار الممتدة من الأزمات الدولية و التي مست الدول الاقتصادية الأكثر تقدما، استدعت ضرورة القيام بمجهودات خاصة للإصلاحات الهيكلية من أجل تسخير موارد النمو و احتياطات الإنتاج، و منذ سنة 2008 عرفت الجزائر تطورا في محيط سادته التورات تسببت في افلاسات مالية حادة، تعثرات مالية، و انهيار التطور الاقتصادي كانت ذات عواقب كارثية. هذه الحالات فرضت اتخاذ إصلاحات و دعم التنافس الاقتصادي مع توفير شروط لاستقرارها المالي من أجل دعم قدراتها لتحدي الصدمات و الأزمات، فسياسات الدعم المنتجة الخاصة بالتطور الاقتصادي و الاجتماعي و إعادة إنعاش النمو كانت ضرورة لا مناص منها، كما هو الشأن بالنسبة لسياسات تخفيض المديونية و تدعيم توفير الميزانية و الوضعية المالية الخارجية في ظل الانهيار الكبير لأسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية.

غير أن الرهانات و التحديات العالمية فرضت الشروع دون أجل محدد في إعداد برنامج قوي خاص بالاستثمار الإنتاجي مع اتخاذ تدابير لدعم و تطور تنافسية المؤسسات الجزائرية، فتحديات اليوم تتمثل أساسا في تحديد معالم محيط اقتصادي وطني مستقر ماليا، فعال و تنافسي اقتصاديا، قادر على ضمان التنمية الاجتماعية للبلاد و خاصة ضمان إندماجها في الاقتصاد العالمي.

و من أجل تحقيق ذلك طرحنا التساؤل التالي: هل تمتلك الجزائر مؤسسات قادرة على مواجهة أزمة انهيار أسعار المحروقات من خلال تنوع الصادرات ؟

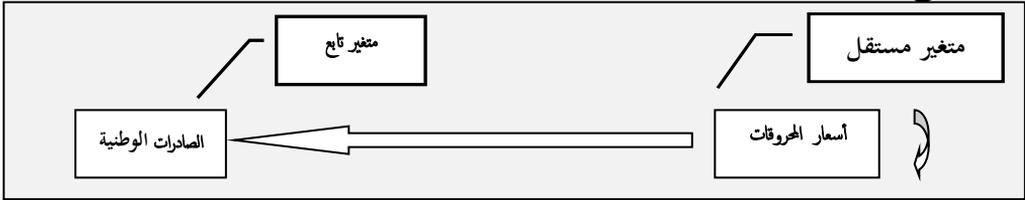
وعلى هذا الأساس تم وضع الفرضية التالية: تمتلك الجزائر مؤسسات قادرة على مواجهة أزمة انهيار أسعار المحروقات من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

و قسمت الدراسة إلى محورين رئيسيين:

أولا- إشكالية تنوع الصادرات في الجزائر.

ثانيا- ضرورة التوجه نحو تنمية و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

أنموذج الدراسة:



أولا : إشكالية تنوع الصادرات في الجزائر

لا يعود التطرق إلى موضوع تنوع الصادرات إلى تاريخ اليوم، إذ أنه يطرح في كل مرة يعرف فيها سعر برميل النفط انخفاضاً على مستوى الأسواق العالمية، بما أن إيرادات الجزائر من العملة الصعبة تأتي من قطاع واحد وهو المحروقات، و هي نفس الوضعية التي تعرفها بعض البلدان التي بقيت تصدر منتج وحيد ولم تنوع صادراتها لأسباب تخص كل بلد، حيث ظلت اقتصاداتها رهينة قطاع واحد خاضع لتقلبات أسعار الصرف العالمية، ولم يشهد الهيكل القطاعي للصادرات الجزائرية أي تطور منذ سنوات السبعينات، كما أنها لم تعرف أي تعديل، إذ ظل الاقتصاد الوطني خاضع لتبعية قطاع واحد متواصل إلى يومنا هذا.

خلال سنة 2014 لم تتجاوز المنتجات المتبادلة خارج قطاع المحروقات قيمة 2.8 مليار دولار، إذ يبقى البترول والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين للدخل بنسبة 95.54% وهو ما يمثل تقريبا 40% من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي ثلثي إيرادات الميزانية، وهذا ما يمثله الجدول رقم (01).¹

من خلال ما سبق، نتضح المخاطر الحقيقية لتصدير منتج وحيد، و عليه يتعين البحث عن حلول بديلة من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر غير المتوقعة التي يمكن أن تقع في المحيط الاقتصادي العالمي.

هيمنة المحروقات على قطاع الصادرات: إن عدم تنوع الاقتصاد الوطني والسياسات التجارية المنتهجة جعل من الجزائر بلدا مصدرا لمنتج وحيد من المقام الأول، حيث أن التبعية للمحروقات كونه المصدر الوحيد للدخل وتمويل مخططات التنمية لا ترجع إلى تاريخ اليوم، حيث وإذا عدنا بالزمن إلى الوراء، فإننا نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري كان ولا زال يعتمد بشكل أساسي على البترول والغاز كما تبينه المعطيات المتضمنة في الجدول رقم (02)²، و الجدول رقم (03) يوضح لنا تطور الصادرات حسب مجموعة المنتجات من 2000 إلى 2014³

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه نلاحظ أن حالة الضعف التي وجدت الجزائر نفسها فيها تدريجيا قد بدأت في الواقع في النصف الأول من سنوات السبعينات لتتفاقم بعد ذلك وتشتد خلال سنوات الثمانينات، فمن الناحية التاريخية كان هيكل الصادرات الجزائرية يتكون من 1/3 من الفواكه والخضر، النسيج، خام الحديد، الفوسفات، النحاس، الخردة، الحلفاء، الجلود، القلبن، التبغ، زيت الزيتون، الزيتون، الملب، سميد، الورق وكذا الورق المقوى.

لم تتمكن كل السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات المتتابة التخلص من هذه التبعية ووضع حد لتفاقم تصدير منتج وحيد.

يتداول في الوقت الحالي موضوع ضرورة تطوير الصادرات خارج المحروقات ولتيم ذلك يتعين تحديد إستراتيجية وطنية لجعل من التصدير أولوية على غرار عدد كبير من البلدان التي عرفت نفس الوضعية التي تعيشها الجزائر حاليا.

➤ **ضعف تنوع الصادرات:** من بين الأسباب التي تفسر ضعف التنوع القطاعي للصادرات هو ضعف الاستثمارات

الخاصة بالمنتجات الموجهة للأسواق الخارجية ، بالإضافة إلى ذلك انعدام وجود مناخ ملائم و منحز لتنمية الأعمال * ، و الذي بدوره يحتاج بدوره إلى إصلاحات عميقة ليصبح أكثر فاعلية لا يشجع على التصدير في ظل وضعيته هذه .
مقارنة بالدول الأخرى، تحصي الجزائر عددا قليلا من المؤسسات المصدرة يمكن عددها على الأصابع، بالرغم من كون الإحصاءات المتعلقة بعدد المصدرين تختلف من مصدر إلى آخر، إلا أنه يمكن القول أنه هناك 155 شركة مصدرة منتظمة في التصدير و 400 مؤسسة تقوم بالتصدير من حين إلى آخر ، و هنالك مصادر أخرى قدمت أرقاما مختلفة، و مهما كانت مصداقية المعلومات المقدمة، تبقى النتائج المسجلة دون مستوى الطموحات المرجوة و كذا الإمكانيات الحقيقية التي يملكها بلد بحجم الجزائر .

هذا يعني أن العراقيل التي تقع على عاتق المؤسسات الجزائرية كانت سببا في التواجد المحتشم على مستوى الأسواق الخارجية ، و تمثل السبب في بطء سير عملية التصدير بكل مراحلها، فالإجراءات التي يجب إتباعها لا تشجع المسيرين على أن يكون الولوج إلى السوق الدولية أولوية بالنسبة لهم .

كذلك فيما يخص الخبرة القليلة في مجال التصدير شكل عاملا آخر ساهم في المشاركة المحتشمة للمؤسسات الجزائرية في عملية التصدير ، غير أن شروع المؤسسات سبما المؤسسات الخاصة في عملية التصدير يعد حديثا ، إذ أنه من وجهة نظر مكتب ECOtechnics4 في تقريره الخاص بتعطيل الوضعية في الجزائر ، فإن نسبة 78% من الشركات لم تبدأ نشاط التصدير إلا بعد سنة 1988 و 40% منها بعد سنة 1997 .

تعتبر المبيعات المحققة بالخارج جد ضئيلة مقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إحصاؤها على المستوى الوطني المقدرة بـ 934.250 كان اقتصادي حسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء بالنسبة لسنة 2011، حتى و إن ركزنا فقط على المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي التي عددها 95.445 فإن النتيجة تبقى دائما ضعيفة، و على أساس مقارنة دولية، ففي ألمانيا بلد تقاليد التصدير بالنظر لنوعية منتوجاتها، توجد هنالك ليس أقل من 350.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة و تحصي إيطاليا 200.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، و توجد 120.000 مؤسسة في فرنسا و نفس العدد في إسبانيا .

➤ **ضرورة التوجه نحو تنمية و ترقية الصادرات خارج المحروقات⁵** : أصبح هذا المطلب ملح جدا في ظل سياق

اقتصادي عالمي تميز بانخفاض سعر برميل البترول على مستوى الأسواق العالمية و الإنتاج الجزائري للمحروقات و كذا ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري .

إن تنوع الاقتصاد الجزائري و دعم الميزان التجاري يبقى من الأولويات الوطنية التي تدعو كل المعنيين (الدولة، المؤسسات و المستهلكين) لتسخير كل مجهوداتهم بغية التركيز حول إشكالية التنمية و ترقية الصادرات خارج المحروقات من جهة ، و المساهمة في ازدهار المؤسسات المصدرة من جهة أخرى .

كما يجب على الجزائر و كأولوية أن تنعش الصادرات و ذلك بوضع إستراتيجية و سياسات لتشجيع الصادرات، إذ من الضروري إعداد دراسة على المدين المتوسط و البعيد لتحديد الأهداف و تسخير الوسائل الكاملة لتحقيقها، كما يجب تعزيز هذه الإستراتيجية بسياسات قطاعية متناسقة من شأنها أن تدعم نظامنا الإنتاجي بغية تنوع العرض الجزائري و تنمية الصادرات خارج المحروقات ، حيث يجب على المؤسسة أن تكون عنصرا أساسيا في هذه السياسات و الاستراتيجيات لأنها تعد المحرك الرئيسي للنمو، فدور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الإستراتيجية جوهريا، حيث تعتبر وسيلة عمومية مميزة لتطبيق السياسات القطاعية لترقية و تنمية الصادرات خارج المحروقات، لذا فهي تعمل على إعادة

تكثيف هذه القوانين التأسيسية وتنظيمها وإعادة توسيعها في إطار إجراءات المقاربة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي قصد تلبية و بصفة فعالة احتياجات المؤسسات والسلطات العمومية. ومن أجل تحقيق ذلك يستوجب :

✓ **تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** :إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* يبقى ضئيل على مستوى الأسواق الأجنبية، فالحجم الإجمالي للصادرات خارج المحروقات يكاد يتجاوز سقف ملياري دولار في السنة حيث تشير المعطيات المتوفرة على مستوى وزارة الصناعة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على مستوى الأسواق الدولية جد محدود.

لا تزال الصادرات خارج المحروقات ضعيفة بنسبة قدرها 2.15% فقط من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 4.51 مليار دولار أمريكي، رغم تسجيلها زيادة قدرها 41% مقارنة بسنة 2010.

إن مجموع المنتجات المصدرة خارج المحروقات مشكلة أساسا في المنتجات نصف التامة التي تمثل نسبة 2.15 % من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 1.18 مليار دولار أمريكي ، سلع غذائية بنسبة 0.49% أي 356 مليون دولار أمريكي، منتجات خام بنسبة 0.22% أي 160 مليون دولار أمريكي ، وأخيرا سلع التجهيزات الصناعية و المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة قدرها 0.05% و 0.02% على التوالي، و يوضح الجدول رقم (04) و الشكل رقم (01) تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁶

و حسب الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية⁷ فإن ما نسبته 40% من الصادرات خارج المحروقات مشكلة من منتجات تكرير البترول ، أما الباقي فيتمثل في تشكيلة محدودة من المنتجات التقليدية، و حتى يتسنى توضيح هذا الضعف، فإن نسبة تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات سنة 2011 تقدر بـ 4.5% مقابل 04% سنة 2010 ، بالمقابل فإن النسبة الإجمالية لتغطية الصادرات للواردات تقدر بـ 158% سنة 2011 مقابل 141% سنة 2010، و بالتالي فإن الإشكالية المطروحة حول التجارة الخارجية تتطلب إعداد دراسة معمقة يشارك جميع الأطراف المعنيين بهذا الموضوع في الجزائر.

✓ **تصدير المنتجات الزراعية:**8 يظهر بأن المنتجات الزراعية الطازجة الجزائرية هي فقط التي بإمكانها الحصول على امتيازات تفضيلية لا يمكن تجاهلها (أصل جغرافي، النضج المبكر، أشعة الشمس، عدم استعمال المعالجة بواسطة مواد المبيدات، القرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية المعروفة بقدرتها على الدفع، امتيازات الأسعار الممنوحة من خلال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....)، إلا أن كل هذه الامتيازات الظاهرة قضت عليها الصعوبات اللوجيستكية المواجهة في عملية التصدير، إذ تعتبر التعريفات الباهظة المطبقة من قبل مجهزي السفن الأجنبي الذين يتعاملون بتعريفات خاصة بالصادرات انطلاقا من الجزائر و التي تعتبر أكثر من التعريفات المعمول بها في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا* (MENA). إضافة إلى الصعوبات المواجهة على مستوى الموانئ و المطارات الجزائرية التي لا تتوفر على أماكن مجهزة و مخصصة لتصدير المنتجات الطازجة مزودة بمخازن للتبريد،... إلخ تعرقل في معظم الأحيان عمليات التصدير المنتجات الزراعية.

باستثناء الصعوبات البيئية ، فإن المجال الفلاحي لا زال يعاني من مختلف العراقيل الداخلية تخص في آن واحد طريقة التنظيم و الانتطاع المستمر عن الأسواق الدولية .

إن وضع القاعدة اللوجيستكية يتطلب استثمارات معتبرة تتطلب تقديم بنكي مع دعم محتمل من الدولة ، إضافة إلى مراقبة شريك دولي من أجل ضمان اعتماد المعايير المطبقة في هذا المجال .

ولهذا الغرض فإن الشركة العمومية و الخاصة في الأكثر قابلية لإنجاز مثل هذه الاستثمارات في مواقع جغرافية تكون على مستوى حوض للإنتاج الزراعي (بسكرة ، تيبازة، واد السوف، جيجل ، مستغانم) أو بالقرب من الموانئ الكبيرة (بجاية و جيجل).

✓ **حماية المصدر عن طريق تقديم ضمانات:** يظهر ذلك من خلال إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات ترافق المصدرين في مجال التحكم في مخاطر المستحقات غير المدفوعة⁹، أما فيما يخص الجزائر و من أجل تجنب المخاطر المذكورة سابقا، تم إنشاء الشركة الجزائرية لضمان و تأمين الصادرات (CAGEX) ، و تم تكليف هذه المؤسسة بمرافقة المصدرين الجزائريين بغية تأمين المبيعات بالدين و حمايتهم من اضطرابات التجارة الدولية حتى خلال فترة حدوث الأزمات الدولية.

كما تضمن هذه الشركة لهم الحصول على تمويلات لدى القطاع المالي البنكي ، و ذلك سواء لتشكيل مخزونات موجهة للتصدير (التمويل المسبق) أو لمواجهة مصاريف الاستغلال بعد التصدير، سيما عندما تكون آجال الدفع طويلة نسبيا في حدود التنظيم الخاص بالصرف (581يوما) على أساس عمليات إعادة التمويل، حيث تعتبر هذه المهمة من بين أهم مهام الشركة الجزائرية لضمان و تأمين الصادرات (CAGEX) التي قامت بها في إطار الوقاية من المخاطر الدولية.

كما قامت هذه المؤسسة بنسج شبكة للعلاقات على المستوى الدولي الذي ساهم في وضعها في مرتبة الشريك المهم في مجال تسير قواعد معطيات المؤسسات عبر العالم.

و اليوم فإن الشركة الجزائرية لضمان و تأمين الصادرات (CAGEX) مؤهلة لتزويد زبانتها و شركائها بالجزائر في الوقت الحقيقي بالمعلومات الضرورية فيما يخص القدرة على الوفاء بالدين حول أي شركة عبر العالم، و لها من الصلاحية ما يخولها كسب احترافية في إطار الحماية و الوقاية فيما يتعلق بالمستحقات غير المدفوعة، و ذلك لخدمة الاقتصاد و الصادرات الجزائرية اتجاه باقي دول العالم.

قبل سنة 1996 لم تغطي عملية التصدير بامتياز خاص ولا حتى سياسة أو استراتيجية ملائمة ، لم تكن توجد امتيازات خاصة لتشجيع المسيرين للقيام بالتصدير ما عدا التنظيم الذي يسمح لهم بالحفاظ على 50% من الإيرادات بالعملة الصعبة، فبدية من هذا التاريخ أين بدأت السلطات العمومية في التفكير لوضع إجراء بغية ترقية هذا القطاع و إرساء إطار محفز من خلال نشر مجموعة من القوانين لتأطير التجارة الخارجية، من بينها الأمر رقم 04-03 المؤرخ في 17 جويلية سنة 2003¹⁰ المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير و استيراد السلع و الذي تمت الموافقة عليه وفقا للقانون رقم 15-17 المؤرخ في 13 ديسمبر سنة 2015¹¹، حيث يكرس هذا المبدأ تحرير استيراد و تصدير السلع و يخصص جزءا هاما لترقية الصادرات

اختبار الفرضية: تمتلك الجزائر مؤسسات قادرة على مواجهة أزمة انهيار أسعار المحروقات من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات: إن الجزائر تمتلك مؤسسات قادرة على مواجهة انهيار أسعار المحروقات و تساهم في تحقيق تنمية و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، لكن يتعين عليها فقط بذل المزيد من الجهود من أجل عرض منتوجات في الأسواق تتماشى و المعايير الدولية ، وكذا الرد على متطلبات المستهلكين و المنافسة، فالجزائر قادرة على فعل ذلك و ينبغي فقط و بساطة الرغبة في فعل ذلك، أيضا هناك مسؤولية كبيرة على عاتق الدولة الجزائرية حول عملية التفاوض حول القواعد و التعديلات القاعدية الأساسية ليم الاضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، لكن يجب على المؤسسات العمومية و الخاصة و الشركاء الاجتماعيين المساهمة بدورهم في نجاح ذلك ، و بالتالي فهي فرضية محتملة.

خاتمة: إن التنوع القطاعي للصادرات هو المتحكم الرئيسي في استراتيجية التنمية الاقتصادية للجزائر، إنا يجب عليها تسخير كافة العناصر المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية التصدير لبلوغ هذا الهدف، لأن تصدير منتج وحيد جعل من الجزائر بلدا ضعيفا و معرضا للانعكاسات السلبية للأزمات البترولية، كما أن تطور قطاع التصدير هو مرهون بقوة الاقتصاد الوطني الذي لا يزال للأسف غير متنوع بالقدر الكافي، كما أن التبعية الاقتصادية الشبه كلية للبترول و الغاز من شأنها أن تشمل اقتصاد البلاد، لأن انخفاض حجم المبيعات و انهيار أسعار البترول العالمية تعرقل بشكل واضح وسائل التمويل بالرغم من وجود هامش للتحرك مشكل من احتياطات الصرف، و على الجزائر صراحة أن تستفيد من استقرار اقتصادها الكلي و مخزونها المالي لإعادة تفعيل اقتصادها عن طريق خلق مؤسسات و تنمية الأنشطة التي تساهم مباشرة في خلق مناصب شغل.

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق، يتوجب إزالة كل العقبات التي تعرقل عملية التصدير و التي لا تحث المسيرين القيام بالتصدير ، و يمكن ذكر أهم العراقيل التي تواجه تطور قطاع تصدير تنافسي و متنوع فيما يلي:

- البيروقراطية و بطء الإجراءات الإدارية.
- نظام إنتاجي غير متنوع و يتميز بتبعية كبيرة للخارج فيما يخص المدخلات (Inputs) و التجهيزات، يضاف إلى ذلك التبعية للموردين الأجانب مع انخفاض قيمة الدينار الذي سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة و هو ما يترتب عنه عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية.
- غياب التقاليد لدى المؤسسات الجزائرية فيما يخص التصدير و تسيير الأنشطة و المخاطر على الصعيد الدولي.
- عدم تثمين المنتج الجزائري بالخارج.
- غياب سياسة تجارية قوية على الصعيد الدولي.
- غياب التمثيل التجاري بالخارج.
- مستوى نوعية المنتجات الجزائرية الذي لا يتماشى دائما و متطلبات الأسواق المستهدفة الجد متطلبة من حيث المعايير
- تنظيم عمليات الصرف يبقى إلزاميا، و الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تمديد أجل ترحيل العملات الأجنبية غير كاف.
- غياب الشباك الوحيد للتخفيف من الإجراءات الإدارية على المصدر.
- التوصيات و الاقتراحات:** إن العمل على توسيع قاعدة الصادرات في الجزائر يستوجب مؤسسات صغيرة و متوسطة ذات كفاءة و مناخ ملائم و مناسب لتطوير الأعمال، حيث أن تطهير المناخ يجب أن يتم قبل أي عملية تهدف إلى ترقية أي نشاط في المجال الدولي، و تتمثل الإجراءات التي يجب اتخاذها لمنح انطلاقة فعلية لعمليات التصدير فيما يلي:
- تنوع الاقتصاد عن طريق تكثيف الاستثمارات الإنتاجية الجديدة و كذا عصرة أداة الإنتاج الموجودة حاليا و تحسيها بغية تحقيق إنتاج تنافسي ذو نوعية و بأقل سعر، و بالتالي تلبية متطلبات الأسواق الوطنية و الدولية .
- إعادة إصلاح محيط المؤسسة و عصرة الإدارة التي تتكفل بمهام ضبط الاقتصاد ، إعداد الدراسات المستقبلية و المعلومة الاقتصادية و الاجتماعية من أجل الإطلاع على واقع النسيج الاقتصادي و فعاليته و كذا الأفق الاقتصادية و المالية .

- تطوير خدمات الدعم للنشاطات التجارية و نشاط التصدير بصفة خاصة (إدارة جبائية وجمركية، تأميمات النقل، مراقبة النوعية و مطابقة المنتوجات.....إلخ).
- سياسة جبائية محفزة تجاه مؤسسات الإنتاج و خاصة تلك التي تقوم بالتصدير ، و الهدف الذي يجب تحقيقه هو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة.
- إعداد برامج تكوين هادفة و موجهة بالتعاون مع مؤسسات التكوين المتخصصة و ذلك في مجالات التجارة الدولية ، سيما فيما يتعلق بالبيع في الخارج و تنمية التعاون بين القطاعين العام و الخاص.
- عصرنة بكل الطرق القطاع البنكي و تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل.
- تحسين الهياكل القاعدية لتسهيل عملية الإنتاج و التصدير و خاصة مساحات الموانئ و المطارات و كذا غرف التبريد.

¹ <http://www.cnrc.org.dz> . Vu le Dimanche 17 octobre 2016.

² المركز الوطني للمعلومات الإحصائية (CNIS) –المديرية العامة للجمارك – <http://www.douane.gov.dz>.

Centre national de l'informatique et des statistiques, <http://www.douane.gov.dz>. Vu le 19 octobre 2016

³ المركز الوطني للمعلومات الإحصائية (CNIS) –المديرية العامة للجمارك – <http://www.douane.gov.dz>.

Centre national de l'informatique et des statistiques, <http://www.douane.gov.dz>.
<http://www.douane.gov.dz>. Vu le 19 octobre 2016.

* حسب تقرير سنة 2014 لـ DOING BUSINESS ، فقد صنف الجزائر في المرتبة 145 فيما يخص مناخ الأعمال.

World Bank Group , *Doing Business 2016 data for Algeria* , Measuring Business Regulations, <http://www.doingbusiness.org>. Vu le 20 octobre 2016.

⁴ Conjoncture économique Algérienne, cabinet d'études et de conseil, Alger, www.conjoncture-dz.
[Vu le 19 octobre 2016](http://www.conjoncture-dz).

⁵ تصريحات بوحالفة خمنو المدير العام للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX).

L'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX) , <http://algex.dz>. Vu le 19 octobre 2016.

petite moyenne entreprises.* PME/PMI

. Centre national de l'informatique et des statistiques, <http://www.douane.gov.dz>⁶.
[Vu le 19 octobre 2016](http://www.douane.gov.dz)

⁷ L'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX) , <http://algex.dz> .

⁸ تصريحات بنيني محمد المدير العام السابق للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX).

, <http://algex.dz> L'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX)

* Middle East and North Africa

⁹ تصريحات جيلالي تريكات الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX).

La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations <http://www.CAGEX.dz>. Vu le 19 octobre 2016.

- 10 أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 43، الصادرة في تاريخ 20 جويلية سنة 2003 و المتضمنة القانون رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 الذي يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير و استيراد السلع، ص 25.
- 11 أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 41، الصادرة في تاريخ 29 جويلية سنة 2015 و المتضمنة القانون رقم 15-17 المؤرخ في 13 ديسمبر سنة 2015 الذي ينص على الموافقة على القواعد العامة المطبقة على تصدير و استيراد السلع، ص 11.

الجدول والأشكال :

الجدول رقم (1): يبين الإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الوحدة : مليون دولار أمريكي
2.810	2.165	2.062	2.062	1.526	1.066	1.937	1.332	1.158	1.099	الصادرات خارج المحروقات
60.146	63.752	69.804	71.427	55.527	44.128	77.361	58.831	53.456	43.937	الصادرات من المحروقات
62.956	64.974	71.866	73.489	57.053	45.194	79.298	60.163	54.613	45.036	مجموع الصادرات
58.330	55.028	47.490	47.247	40.473	39.294	39.479	27.631	21.456	20.048	الواردات
4.626	9.946	24.376	26.242	16.580	5.900	39.819	32.532	33.157	24.989	الميزان التجاري

الجدول رقم (02): الحصة المرتبطة بصادرات المحروقات في مجموع الصادرات خلال الفترة 1970-2014

2014	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	حصة صادرات المحروقات بـ%
95.5	97.3	98.0	97.2	94.9	96.9	98.0	98.2	92.3	70.2	

الجدول رقم (03): تطور الصادرات حسب مجموعة المنتجات من 2000 إلى 2014 (الوحدة : مليون دولار أمريكي)

%	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2006	2004	2002	2000	مجموعة المنتجات
0.51	323	402	315	355	315	113	119	73	59	35	32	التغذية
95.54	60.146	62.960	69.804	71.427	55.527	44.128	77.361	53.429	31.302	18.091	21.419	الطاقة و المزيّنات
	95.5	96.9	97.1	97.2	97.3	97.6	97.5	97.8	97.6	96.1	97.2	حصة في الطاقة و المزيّنات بـ%
0.18	110	109	168	161	94	170	334	195	90	51	44	المنتجات الخام
3.73	2.350	1.458	1.527	1.496	1.056	692	1.384	828	571	551	465	السلع النصف مصنعة
	2	-	1	-	1	-	1	1	-	20	11	سلع التجهيزات الزراعية
0.02	15	28	32	35	30	42	67	44	47	50	47	سلع التجهيزات الصناعية

0.02	10	17	19	15	30	49	32	43	14	27	13	مواد استهلاكية غير غذائية
100	62.956	64.974	71.866	73.489	57.053	45.194	79.298	54.613	32.083	18.825	22.031	المجموع

الجدول رقم(04): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
2.150	1.520	1.050	1.890	1.330	1.070	1.000	907	781	536.5	483.6	القيمة(مليون دولار)

